

النخريوي

عثمان أبكر عثمان



## اهداء

كلتوم رمضان\_ وأبي أبكر عثمان عبدالله وأخواني وأختي  
العزيزة\_ علي\_ محمد\_ يحي\_ ادريس\_ عمامة\_ خليفة\_ عبدالله\_ ابراه  
يم\_ خلف الله

## المقدمة:

يعد منصب الخديوي أرفع مناصب الحكومة المصرية في مصر العثمانية، ويخاطب صاحب هذا المنصب بلقب الصدارة العظمى «فخامتلو».

## تاريخ المنصب

أول من حمل هذا اللقب الخديو إسماعيل، أما من قبله (من محمد علي باشا إلى سعيد باشا فلم يحملوا هذا اللقب، بل كانوا ولاية ممتازين يحمل الواحد منهم لقب «والي مصر» أو «عزيز مصر»). وقد حمل إسماعيل باشا نفسه لقب «والي مصر» في بداية حكمه، ولم ينل لقب «خديوي» إلا في عام 1866، أي بعد بضع سنوات من توليه حكم مصر، وبمقتضى ذلك نال حق توريث الخديوية إلى أكبر أبنائه الذكور، ومن هذا إلى أكبر أبنائه، وهكذا، أما قبل ذلك فكانت الولاية تنتقل من الوالي إلى أحد رجال أسرته، وكان للسلطان العثماني الحق المطلق في اختيار من يريد، وكان ذلك امتيازاً على سائر ولاية الدولة العثمانية في الولايات الأخرى خص به السلطان العثماني الوالي محمد علي باشا بموجب

«خط شريف» صدر من الأستانة في 12 فبراير 1841.

### أصل الكلمة

هذا اللقب حمله حصراً حكام مصر والسودان من أسرة محمد علي بدءاً من إسماعيل باشا وهو كان أول خديوى لمصر، تم تسجيله بالإنجليزية في 1867، واستمدت عبر الفرنسية khédive وعبر التركية khidiv، ومن الفارسية خديو khidiw أو أمير المشتق من «خُدا» khuda وتعني السيد أو الأمير، وقد درج بعض الكُتّاب الغربيون المعاصرون لحقبة الخديوية على ترجمة اللقب إلى Viceroy بالإنجليزية أو Vice-roi بالفرنسية.

شزرات

تمر اليوم الذكرى 158، على تولى الخديوى إسماعيل  
حفيد محمد على باشا الكبير، عرش مصر والسودان  
ليكون بذلك الحاكم الخامس من الأسرة العلوية الذى يتولى  
البلاد، وأول من يلقب بالخديوى من حكام السودان و  
مصر، وذلك فى فى 18 يناير 1863م.. وخلال السطور  
التالية نوضح بعض المعلومات عن وصول حفيد محمد  
على إلى حكم مصر:

س/ كيف تولى الخديوى إسماعيل حكم مصر؟  
ج: بعد وفاة محمد سعيد باشا فى 18 يناير 1863 حصل  
على السلطة دون معارضة وذلك لوفاته شقيقه الأكبر أحمد  
رفعت باشا ومنذ أن تولى مقاليد الحكم ظل يسعى إلى  
السير على خطى جده محمد على والتخلص تدريجياً من  
قيود معاهدة لندن 1840م.

س/ من هو الخديوى إسماعيل بين أسرة محمد على باشا؟  
ج: خامس حكام مصر من الأسرة العلوية وذلك من 18  
يناير 1863 إلى أن خلعه عن العرش السلطان العثمانى  
تحت ضغط كل من إنجلترا وفرنسا فى 26 يونيو 1879  
وخلال فترة حكمه عمل على تطوير الملامح العمرانية  
والاقتصادية والإدارية فى مصر بشكل كبير ليستحق لقب  
المؤسس الثانى لمصر الحديثة بعد إنجازات جده محمد  
على باشا الكبير.

س/ ما هو نظام توريث الحكم فى أسرة محمد على باشا؟  
ج: تولى الحكم كان يرجع إلى أنه كان نظام توريث الحكم  
فى عهد أسرة محمد على، بأن يصل إلى سدة الحكم  
الأرشد فالأرشد من نسل محمد على، تنفيذًا لنظام التوارث  
القديم الذى يجعل ولاية الحكم للأكبر سنا بالأسرة.



س/ لماذا تولى إسماعيل الحكم بعد وفاة عمه سعيد باشا؟

ج: وفقا لما تذكره العديد من المراجع والمصادر

التاريخية، فإن "إسماعيل" لم يكن ولي عهد حكم سعيد

باشا، بينما كانت أخوه الأمير أحمد رفعت، هو ولي العهد،

كونه الابن الأكبر لإبراهيم باشا أكبر أبناء الوالى محمد

على باشا، لكن حالت وفاته فى حادث قطار فى 15 مايو

من عام 1858م.

س/ كيف مات أحمد رفعت شقيق إسماعيل الأكبر؟

ج: الحادث الذى توفى فيه الأمير أحمد رفعت، كان بعدما

أقام سعيد باشا وليمة كبيرة بالإسكندرية، دعا إليها جميع

أمرء الأسرة، بمن فيهم ولي العهد أحمد رفعت باشا،

وبعد انتهاء الوليمة عاد "ولى العهد" وبصحبه الأمير عبد

الحليم بن محمد على وبعض رجال الحاشية بقطار خاص

إلى القاهرة، وتصادف عند وصول القطار إلى كوبرى

كفر الزيات أن الكوبرى كان مفتوحاً لمرور السفن، فسقط

القطار فى النيل وغرق

كل من فيه إلا الأمير عبد الحلیم باشا.

س/ كيف كانت علاقة الخديوى إسماعيل بعمه سعيد باشا؟

ج: سعيد باشا كان يفضل على ولى عهده إسماعيل الذى

جربه كثيراً فى إدارة بعض شئون الدولة وكان خير سند

له، فعندما زار بلاد الشام عام 1859 ترك إسماعيل -

وليس ولى عهده رفعت باشا - قائماً بدله، وعندما سافر

إلى الحجاز حل محله إسماعيل أثناء هذه الزيارة حتى أنه

عينه سرداراً للجيش المصرى بعد عودته، وعهد إليه

بإخماد الفتنة بين بعض القبائل السودانية فوق إسماعيل

فى ذلك. وفى 19 يناير 1863 توفى سعيد بعد فترة

علاج طويلة من مرض السرطان، فانتقلت ولاية مصر

إلى إسماعيل باشا.

س/ كم عاما استمر الخديوى إسماعيل فى حكم مصر؟

ج: استمر الخديوى إسماعيل فى الحكم نحو 16 عاما، إذ

تولى الحكم

فى 18 ٲناىر 1863؁ حتى عزل من عرش مصر فى  
26 ىونىو 1879م.

س/ كىف تم عزل إسماعىل من الحكم؟

ج: أءت النزعة الاسءقلاىة للءىوى إسماعىل فى حكم  
مصر إلى قلق السلءان العءمانى؁ بالإضافة إلى الأءماع  
الاسءعمارىة لكل من إنءلءرا وفرنسا لمصر وءء ضءط  
كل من قنصلى إنءلءرا وفرنسا على السلءان العءمانى عبء  
الحمىء الءانى أصدر فرماناً بعزل الخءىوى إسماعىل فى  
26 ىونىو 1879م

## الفصل الأول

### الخدوي إسماعيل

١٢٧٩-١٢٩٦هـ/١٨٦٣-١٨٧٩م

يعتبر إسماعيل باشا — ابن إبراهيم باشا — المتمم  
الحقيقي لأعمال محمد علي، والسائر بإصلاحاته في  
الطريق التي أبلغت مصر العناية التي هي عليها الآن.

تولى إسماعيل عرش مصر ومدارسها مغلقة ومشروعات  
محمد علي مهملة؛ فكان عمله في كل شيء عمل المنشئ  
من جديد. ولو نظرنا إلى مجموع ما تم في عهده من  
الإصلاحات والأعمال الهامة لعلمنا مقدار ما كان عليه من  
الذكاء والنبوغ، وما كان يرمي إليه من النهوض بمصر  
حتى يجعلها في مستوى أرقى الدول الأوروبية.  
ومع أنه لم ينل حظًا وافراً من التعلّم في نشأته، كان ما  
حصّله من المعارف — مضافاً إلى ما فُطر عليه من  
الذكاء وقوة الملاحظة — كافلاً أن يقوم بعبء  
المشروعات الخطيرة التي أقدم عليها. وكل ما يُعلم عن  
تعلّمه أنه أرسل إلى باريس في الخامسة عشرة من عمره،  
فتعلم بها اللغة الفرنسية حتى

صار يتكلمها بطلاقة. وفي أثناء إقامته ساح كثيراً في أوروبا، وبقوة ملاحظته وقف على كثير من الأمور الاجتماعية وغيرها من أسباب الحضارة الأوروبية. ولم يُربَّ تربية خاصة تؤهله لتولي الملك — كما تربى سعيد من قبله — إذ لم يكن يخطر بالبال حينئذ أنه سيتولى عرش مصر يوماً ما؛ لأن ولاية العهد كانت لأخيه أحمد أكبر أمراء الأسرة؛ ولذلك بقي إسماعيل مشتغلاً بمزارعه بعيداً عن حاشية سعيد حتى مات أخوه في حادثة كفر الزيات ١ ولم يغير كثيراً من خطته بعد مماته.

جلس إسماعيل على أريكة مصر في (٢٧ رجب سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨ يناير سنة ١٨٦٣م)، وكان عمره إذ ذاك ٣٢ سنة، فلم يلبث أن ظهرت فيه كفاءة عظيمة ورغبة شديدة إلى رفع شأن البلاد وترقيتها، بإدخال كل الإصلاح الذي يراه مؤدياً إلى ذلك. ومع الاعتراف بأن السرعة التي سار بها في

سبيل هذا الإصلاح والإنفاق عن سعة في كل شيء أدبًا إلى استدانته من أوروبا القناطير المقنطرة من الذهب التي تضاعفت هي وفوائدها حتى وصلت في أواخر أيامه إلى عبء ثقيل لا حول ولا قوة للبلاد على احتمالها؛ مما أوجب تدخل الدول الأوروبية في شئون مصر. قد يُغتفر له ذلك إذا راعينا مقدار ما قام به من الإصلاح، ولاحظنا أن سعيدًا قد فتح له من قبل باب الاستدانة المشؤوم؛ إذ مات وهو مدين بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه.

وتلخص أهم أعمال إسماعيل في مصر فيما يأتي:

- (١) الفصل في أمر وراثة العرش وحصرها في أكبر أولاد الوالي والحصول على لقب خديوي.
- (٢) الإصلاحات الإدارية، وتأييد الاستقلال الداخلي.
- (٣) الإصلاحات القضائية، ومساواة جميع الناس أمام القانون المدني المختلط.

- (٤) التعليم العالي.
- (٥) منع الرقيق.
- (٦) إلقاء المؤاخذه — المسئولية — على النظار، وتشكيل مجلس شورى النواب.
- (٧) توسيع منابع الثروة للبلاد بتنمية الزراعة، وبالمشروعات العامة.
- (٨) توسيع نطاق الأملاك المصرية.
- (٩) إتمام مشروع ترعة السويس (أفاد العالم في مجموعه وإن أضر بمصر في ذاتها).



## (١) وراثة العرش

بعد أن تولى إسماعيل ببضعة أسابيع زار مصر السلطان «عبد العزيز»، فكان أول من زارها من سلاطين آل عثمان من عهد سليم الأول؛ فاحتفل به إسماعيل باشا احتفالاً كبيراً، واجتهد في أن تكون هذه المقابلة فاتحةً لعلاقات ودية بينه وبين الباب العالي. وبعد أن عاد السلطان إلى الأستانة أخذ إسماعيل باشا يسعى سرّاً للحصول على أغراض يرمي إليها لتعزيز ملكه، واستعان على نيلها بالمال كلما وجد إلى ذلك سبيلاً؛ فسعى لدى الباب العالي في شأن تغيير القانون الصادر به تقليد سنة ١٨٤١م بشأن وراثة عرش مصر، وهذا القانون يقضي بأن يتول العرش لأكبر فرد في الأسرة بشرط موافقة الباب العالي.

فلما رأى إسماعيل أن ذلك ربما يحدث فتناً بين أفراد الأسرة من أجل العرش — بالسعي لدى الباب العالي، أو بقتل بعضهم بعضاً — طلب إلى الباب العالي أن يجعل الوراثة لأكبر أولاد الخديوي بلا شرط ولا قيد، ليحسم كل نزاع بين أفراد الأسرة في هذا الشأن، فلم يقبل الباب العالي ذلك في أول الأمر، لعلمه أنه ينقص من نفوذه في مصر، فإن هذه المزية لم تتمتع بها الأسرة المالكة في تركيا نفسها، وزار إسماعيل القسطنطينية وسعى بنفسه في الأمر فلم يفلح، ولكن عزيمته لم تفتقر، وذهب إليها في زيارة أخرى أجزل فيها العطاءً فنال مراده، وأصدر الباب العالي عهداً بجعل الوراثة في أكبر أنجال الخديوي في (١٢ المحرم سنة ١٢٨٣ هـ/ ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ م)، وذلك في مقابل زيادة الجزية التي تدفعها مصر من ٣٢٠٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه.

وسعى أيضًا إسماعيل باشا لدى الباب العالي ليمنحه لقبًا أرقى من «الباشا» المعتاد، وكان غرضه من ذلك تثبيت امتياز مصر عن باقي ولايات الدولة، وهو ذلك الامتياز الذي حصله محمد علي بتقليد سنة ١٨٤١م، فمنحه السلطان لقب «خديوي» في (ربيع الأول سنة ١٢٨٤هـ/يوليو سنة ١٨٦٧م). وهو لفظ فارسي الأصل معناه الأمير العظيم، وكان يمنحه الفرس لحاكم الهند في عهد حكمهم لها، وبعدُ فما زال الخديوي يسعى لدى الباب العالي في اكتساب امتيازات جديدة بفضل ما كان يبذله من المال، حتى أصدر الباب العالي في ربيع الآخر سنة (١٢٩٠هـ/١٨٧٣م) عهدًا مثبتًا كل الحقوق التي منحها للخديوي بمقتضى العهود السابقة، وبهذا العهد أيضًا اعترف الباب العالي باستقلال الخديوي استقلالًا تامًا بشئون مصر الداخلية، وأذن له بأن يعمل بدون استشارته في قرض

الديون، وعقد المخالفات التجارية وغيرها مع الدول الأجنبية، ما دامت تلك المخالفات لا تناقض مصلحة الدولة ولا مخالفتها السياسية مع الدول، وأن يزيد جيشه حسب ما يراه صالحًا، على شرط أن لا يكون في أسطوله مدرعات، وقد زادت الجزية المصرية في مقابل ذلك إلى ٦٦٥٠٠٠ جنيه.

ولا شك أن مثل هذا العهد كان من الممكن أن يعود على مصر بأعظم الفوائد؛ إذ يكون من أكبر الدواعي التي تحمل كل خديوي لمصر على أن يسهر على ما فيه صالح البلاد، كي يترك وراءه ملكًا منظمًا ثابت الأركان.

## ٢) الاستقلال الداخلي والإدارة

لم يكن همُّ إسماعيل باشا قاصراً على الوصول إلى جعل الوراثة لأكبر أنجال الخديوي، بل كان يبذل همهته في أن يمنح استقلالاً إدارياً يتصرف به في شئون البلاد الداخلية؛ إذ كان أعظم غرض له في الحياة أن يوثق عرى الارتباط بين مصر وممالك الغرب المتمدينة. والوصول إلى ذلك محال ما دام الباب العالي صاحب النفوذ والسلطان في البلاد؛ إذ كان يخشى أن يعترضه فيما يقدم عليه من المشروعات، وأي فائدة تجنيها البلاد وأي عمل عظيم يمكن لأقدر حاكم أن يقوم به إذا كانت يده مغولة في شئون البلاد الداخلية؟

لذلك قضى إسماعيل سنوات عديدة من حياته يبذل في أثنائها المال الوفير للوصول إلى ضالته المنشودة، حتى منحه الباب العالي استقلالاً داخلياً في عام (١٢٩٠هـ/١٧٧٣م) بمقتضى العهد السابق الذكر.

ولما أصبح إسماعيل صاحب النفوذ والسلطان في مصر أخذ ينظّم إدارتها الداخلية؛ فأدخل في البلاد جملة إصلاحات لم يأت بها والٍ تولّى الشئون المصرية قبله؛ فأعاد نظام الإدارة الذي وضعه محمد علي وأهمل في عصر عباس باشا الأول بعد أن أدخل فيه بعض الإصلاحاته، ثم رتب نظام المكوس ترتيبًا متقنًا، واشترى إدارة البريد المصري من شركة ووضعها تحت سيطرة أحد مهرة الغربيين — كما سيأتي ذكره بعد — وقسّم القطر إلى أربع عشرة مديرية، وحسّن طرق الاتصال والقضاء وغير ذلك، مما سنتكلم عليه فيما بعد.

### ٣) الإصلاحات

القضائية ومساواة جميع الناس أمام القانون كان أهم مشروع داخلي وجّه إليه إسماعيل باشا عنايته إصلاح القضاء، وجعله مستقلاً عن الإدارة، ونشر العدل وكان من قبل معدوماً؛ لأن القانون الذي وُضع في عهد محمد علي لم يغير من النظام القديم شيئاً وكان حبراً على ورق، فأراد إسماعيل باشا أن يؤسس المحاكم المختلطة ليتساوى الجميع أمام القانون، ويكون الأجنبي والوطني في مستوى واحد، وكان غرضه أن يقضي على المحاكم «القنصلية» والامتيازات الأجنبية، بشرط أن يتكفل للأجانب بكل ما يضمن راحتهم.

ولم تكن هذه الفكرة بنت يومها، بل كانت مختمة عند الخديوي قبل أن يتولى عرش مصر، فلما مات أخوه أحمد في حادثة كفر الزيات، وأصبح هو الوارث للملك تفرغ لدرس الإصلاحات القضائية، ورأى أثناء ذلك ما كان

للأجانب من الامتيازات، فعزم على أن يغير ذلك تغييراً تاماً، فيكون أول من خطأ خطوة في سبيل المساواة ونشر العدل بين رعاياه.

فلما تولى الملك لم تساعده الأحوال في أول أيام حكمه على تخليص البلاد من هذا النظام الرديء؛ إذ كان منصرفاً بكل قواه إلى تحصيل عهد الوراثة والاستقلال الداخلي من الباب العالي.

ولما سنحت له الفرص في عام (١٢٨٤هـ/١٨٦٧م) فاتح الوزارة الفرنسية في هذا الصدد؛ ففاوض نوبار باشا «المسيو موسير» وزير خارجية فرنسا في هذا المشروع حسب إرادة الخديوي، فعُقدت لجنة في باريس كان الغرض منها فحص التغيير الذي يريد نوبار إدخاله في القانون؛ فكانت هذه أول خطوة في سبيل إنشاء المحاكم المختلطة.



وقد ساعد الخديوي أيضًا في تحقيق أمنيته هذه بعض وزرائه، وأولاهم بالذكر شريف باشا، ورياض باشا، ونوبار باشا، غير أن معظم نجاح المشروع يرجع إلى الأخير ٢ إذ قضى سبعة أعوام من حياته في كفاح مع دول أوروبا حتى أفلح أخيرًا في تأسيس هذه المحاكم التي مع ظهور بعض الفائدة منها لم تأت بكل ما كان مؤملًا فيها. وإنا نشك في أن إسماعيل باشا كان يعرف كل النتائج التي تنجم من هذا التغيير، فإنه كان يريد بالمحاكم المختلطة القضاء على نفوذ محاكم السفارات التي كان يظهر أنها ستقضي على شيء من سلطته الفردية، لا عليها كلها كما فعلت هذه المحاكم وبرهنت عليه الحوادث؛ إذ اتضح له أخيرًا أن سلطة هذه المحاكم تعلو سلطته؛ لأنها أصبحت تفصل في كل القضايا حتى التي على الحكومة وعلى شخصه نفسه، بل كانت من أكبر العوامل على عزله، ومع ما كان فيها

وقت إنشائها من النقائص كانت أكثر فائدة من محاكم الأقسام التي كان يفصل حينئذٍ في قضاياها المدير أو ناظر القسم؛ يدل ذلك على ذلك أن كثيرًا من الأهالي كانوا يفضلون الفصل في قضاياهم أمام المحاكم المختلطة على محاكم الأقسام التي كان كلٌّ من المدير وناظر القسم يستعمل السوط في تحقيق قضاياها، ثم لا يفلح في تحقيق قضية واحدة من بين خمسين.

وقد لاقى نوبار باشا الصعوبات الجمة في إرضاء كلٍّ من الأهالي والأجانب، وخصوصًا سفراء الدول الذين رأوا أن تأسيس هذه المحاكم يكون من ورائه محو سلطتهم في البلاد، وكانت فرنسا أكبر معارض لإنشاء هذه المحاكم على حسب التغييرات التي اقترحها نوبار باشا، في حين أن إنجلترا كانت أكبر عَضْد له فيها؛ إذ رأت أن النظام المتبع حينئذٍ مضر بكلٍّ من الأهالي والأجانب، ولذلك كانت تصرح دائمًا أنها مستعدة لمعارضته، أما الباب

العالي فإنه رغم معاضدة إنجلترا للمشروع ورغبة معظم الدول الأوروبية فيه، وضع العقبات في سبيل إنفاذه بعلّة أنه مخالف للشرع، فأبى السلطان والعلماء في القاهرة إدخال هذا الإصلاح الذي يعدّ افتياتاً على حقوقهم، وأعلن العلماء في القاهرة أن مثل هذا التغيير لا يتفق مع الدين الحنيف. فعزل إسماعيل باشا المفتي الذي أفتى بذلك، واستبدل به آخر وافق على إنشائها، ومن هذه اللحظة لم تجئ أي معارضة من هذه الناحية.

وبعد أن انتهى من معظم المعارضات شكّل هذه المحاكم في (ذي الحجة سنة ١٢٩١هـ/أول يناير سنة ١٨٧٥م)، إلا أنها لم تفتح أبوابها إلا في (شهر المحرم سنة ١٢٩٣هـ/فبراير سنة ١٨٧٦م)، وذلك للعراقيل التي كانت تضعها فرنسا.

وقد أُسس من هذا النوع ثلاث محاكم من الدرجة الأولى:  
في القاهرة، والإسكندرية، والمنصورة، ثم محكمة  
استئناف عليا بالإسكندرية.

وهذه المحاكم تفصل في القضايا المدنية، وبعض  
المخالفات التي يكون فيها أحد الخصمين أو كلاهما من  
الأوروبيين أو الأمريكانيين المختلفي الجنسية. أما إذا كان  
الخصوم من الأجانب المتحدي الجنسية، فالمحكمة لا  
تفصل في النزاع إلا إذا كان موضوعه عقاراً، وهي  
مستقلة تماماً عن الحكومة، وتُعَيّن القضاة بها اثنتا عشرة  
دولة من دول أوروبا والولايات المتحدة، ويجدد هذا  
النظام في كل خمسة أعوام مرة، وهي في مصر أشبه في  
الحقيقة بمملكة صغيرة، ولقضاتها الحق في شرح القانون  
وتقرير ما لهم من السلطة، ولا توجد هيئة تشريعية معتبرة  
يُرجع إليها إذا تعدّت هذه المحاكم حدود .

اختصاصها، وغاية ما تستطيع الحكومة المصرية عمله في هذا الصدد أن تفاوض الدول، حتى إذا اتفقت جميعاً على رأي عمدن إلى تعديل القانون.

## (٤) التربية والتعليم

رأى إسماعيل باشا — كما رأى جده العظيم محمد علي من قبله — أنه لا يتسنى له القيام بإصلاحاته ومشروعاته الخطيرة في البلاد إلا بتعليم أبناء الأمة، وإن اختلفت أغراض كلٍّ من الرجلين؛ فكان الغرض الأول لمحمد علي من التعليم أن يكون عددًا عظيمًا من الضباط والموظفين ليساعدوه في إدارة شئون البلاد، أما إسماعيل فقد غرست فيه تربيته الأوروبية مبادئ حب العلم والتعليم، فأراد أن ينشر العلم لذاته بين جميع طبقات الأمة؛ لذلك وجّه شطرًا عظيمًا من عنايته إلى هذه الوجهة، وكانت الأحوال مساعدة له، لخصب مدارك المصري وقوة حافظته التي لا تضارع في أكثر الشعوب، ولِمَا له من المجد الأثيل والباع الطويل والميل القديم للعلوم والمعارف؛ يشهد بذلك جامعة الإسكندرية في عصر البطالسة، والجامع الأزهرى الذي يؤمه آلاف الطلاب من جميع

## بقاع العالم الإسلامي.

وقد ساعد الحظ إسماعيل؛ إذ وجد في خدمته نخبة من أكابر الغربيين، نهضوا بالتعليم ورقّوه، ونوثر بالذکر منهم «دور بك» و «كلوت بك» و «رُوجرز بك». وكان لبعض نظّار الحكومة فضل عظیم في هذه النهضة، وبخاصة «شريف باشا» و «رياض باشا» و «علي مبارك باشا» الذي سار بالتعليم شوطًا بعيدًا، وكان له القدح المَعْلَى في نهضة البلاد الحديثة.

ولا يفوتنا أن الفضل كل الفضل راجع طبعًا إلى رئيسهم الأكبر الخديوي إسماعيل، فأول عمل قام به أنه أصدر قانونًا في ١٠ رجب سنة (١٢٨٤هـ/١٨٦٧م) كان الغرض منه وضع أساس منهج قويم للتعليم في جميع أنحاء القطر. وقد ظهرت فائدته؛ إذ زاد عدد التلاميذ في مدة وجيزة إلى ٥٢٠٠٠ تلميذ يتعلمون في ١٣٠١ معهد، ثم ازداد بعدها

عدد التلاميذ إلى ١٤٠٩٧٧ و عدد المدارس إلى ٤٨١٧ ،  
وكان في القاهرة وحدها ما يزيد على ٢٩٥ مدرسة بلغ  
عدد تلاميذها ١٠٠٠٠ تلميذ، عدا طلبة الأزهر الشريف،  
والمعاهد الأجنبية، والمعاهد التابعة للأوقاف، والمدارس  
الحربية لتعليم الجيش الذي كان يبلغ إذ ذاك ثلاثين ألفاً ٣  
وأهم مدارسه العالية والخصوصية مدرسة الهندسة،  
ومدرسة الطب والولادة، ومدرسة الحقوق، ومدرسة  
الفنون والصنائع، ومدرسة اللغة المصرية القديمة،  
ومدرسة الألسن والمعلمين — قلم الترجمة — ومدرسة  
دار العلوم — المعلمين الناصرين. وكان التعليم في كل  
هذه المدارس بالرغبة، لا بالإكراه كما كان في عصر  
محمد علي.

ولا يتسرّب إلى ذهن القارئ أن كل هذه المدارس أسسها



إسماعيل باشا، بل وضع الحجر الأساسي للكثير منها  
محمد علي باشا، كمدرسة الطب التي شيدها في عام  
(١٢٤٢هـ/١٨٢٧م) كما أسلفنا من قبل، غير أن الفضل  
يرجع إلى الخديوي في تنظيم هذه المدارس وزيادة ميزانية  
نظارة المعارف ورفعها أولاً من ستة آلاف جنيه في عهد  
سعيد إلى أربعين ألف جنيه، ثم وقف عليها أراضي  
الوادي بعد أن اشتراها ثانية من شركة قناة السويس.  
وكان غرض إسماعيل باشا من قانون رجب سنة ١٢٨٤هـ  
نشر التعليم، وتوحيد نظامه في جميع أنحاء البلاد مع  
مراعاة ما يلائم كل طور من أطوار الدراسة، فكان لا  
يُجهد عقول التلاميذ في الطور الأول بالمواد التي لا فائدة  
لهم منها، بأن جعل التعليم في المدارس الابتدائية قاصراً  
على مبادئ الكتابة والقراءة، وخص المدارس التجهيزية  
بمن كان يريد التقدم في مضمار

التعليم، أما المدارس العالية والخصوصية فكان يتعلم فيها الطلاب كل العلوم الدراسية وفيها اللغات، وكان يُترك لهم الحرية في اختيار اللغة التي يتعلمونها بشرط أن يتعلموا اللغتين العربية والتركية، وكان طلاب المدارس الخاصة على قسمين: قسم يتعلم على نفقته الخاصة، والآخر على نفقة الحكومة؛ ولذلك كان يتحتم على هؤلاء أن يخدموا في وظائف الحكومة مدة معينة. وكان ينتخب أحسن الطلاب لمدرسة الهندسة ومدرسة الطب، وحتالة التلاميذ تذهب إلى المدارس الحربية، وفي ذلك إجحاف عظيم بالمجتهدين من الطلبة؛ لأن معظم الترقية كانت في الجيش. ولا شك أن هذا القانون الذي يشمل أربعين مادة وضع أساسًا متينًا للتعليم في البلاد، إلا أن الحاجة إلى المال والرجال كانتا حجر عثرة في طريق تنفيذه؛ إذ أخذت الحكومة على عاتقها عدة أعباء ثقيلة؛ فكانت تعلم

التلاميذ مجاناً، وتتكفل بطعامهم، وملبسهم، وتعطيهم رواتب شهرية؛ ولذلك كان الآباء أحياناً يمنعون أبناءهم من الذهاب إلى المدرسة إذا قصر أولوا الأمر في شيء من النفقة، وربما كان للفلاح عذر في ذلك، فإن حالته الأدبية كانت منحطة، وربما كان غير قادر على دفع نفقات التعليم لِمَا كان يعانيه من دفع الضرائب الفادحة والسخرة.

وقد شجع الخديوي أعيان الأمة على تعليم أولادهم، فوضع لهم مثلاً ليحذوا حذوه بأن عُنِيَ بتربية أنجاله وأمراء أسرته؛ فإنه عند توليته نقل مدرسة «المنيل» إلى قصر عابدين بعد أن كانت بجزيرة الروضة، وكان يتعلم بها مع الأمراء ستون تلميذاً من أبناء الأهالي، فلم يفرق في المعاملة بين الفريقين، وكان من المحتم على الأمراء تمضية الامتحانات كغيرهم من التلاميذ.

## دار الكتب

ولا يفوتنا عند الكلام على التعليم أن نذكر أن الفضل في إنشاء دار الكتب الحالية يرجع إلى همة الخديوي إسماعيل؛ إذ جمع لها كل ما وصلت إليه يده من الكتب المنسوخة باليد والمصاحف المزخرفة التي كانت مبعثرة في جميع أنحاء البلاد، ولا ريب أن هذه المجموعة لا تقل في بابها عن مجاميع لندن وباريس وتورين. على أن المجموعة الفارسية التي فيها لا يوجد لها نظير في العالم بأسره.

واشترى إسماعيل باشا مجموعة الكتب التي كانت عند أخيه الأمير مصطفى باشا فاضل بعد مماته بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنية، وأهداها إلى دار الكتب.

فإسماعيل باشا يُعتبر بما قام به — وبما تم في عصره من التعليم والنهوض بالأمة — من أعظم المشجعين للنهضة الحديثة بالديار المصرية

## دار الآثار المصرية

لا يكاد يوجد في العالم أرض تضارع مصر في كثرة آثارها القديمة ونفاستها، إلا أن هذه الآثار كانت إلى أواخر أيام محمد علي باشا مهملّة؛ لا يهتم بها ملوك مصر، ولا يفتر قناصل الدول الأجنبية وتجارها عن تبيدها وتهريب ما وصلت إليه أيديهم منها إلى بلادهم. فلما قدم شمبليون مصر لدرس النقوش الهيروغليفية عرض على محمد علي باشا عام ١٨٣٠م إنشاء مصلحة لحفظ العاديات المصرية، ولكن الباشا لم يعمل بنصيحته وقتئذٍ بتحريض قناصل الدول وتصويرهم مشروع شمبليون بأشنع صورة لأغراضهم الشخصية.

غير أن نصيحة شمبليون تركت أثرًا في نفس محمد علي، فأصدر أمرًا بعد ذلك بخمس سنوات بمنع تصدير الآثار وإقامة حراس عليها،

وفي (ربيع الآخر سنة ١٢٥١هـ/أغسطس سنة ١٨٣٥م) أنشأ مصلحة للآثار أمام بركة الأزبكية للمحافظة على العاديات والبحث عنها في أنحاء البلاد، ولم تكن أعمال هذه المصلحة منتظمة في أول أمرها، وبقيت كذلك إلى سنة (١٢٦٥هـ/١٨٤٩م) إذ أصدرت نظارة المعارف — التي كانت المصلحة تابعة لها حينئذٍ — أمراً إلى «لبنان بك» بعمل فهرست للآثار وجمعها في مكان واحد. إلا أن ذلك لم يضرب على أيدي السرقة والمبذدين، حتى إنه لما نُقلت الآثار إلى القلعة لم تشغل بها إلا حجرة واحدة.

وفي سنة (١٢٢٦هـ/١٨٥٠م) قدم إلى مصر رجل من أذكىاء الفرنسيين المشتغلين بالآثار يُدعى «المسيو مَرِيَّت» — مريت باشا فيما بعد — أوفدته حكومته إلى وادي النيل لمشتري مخطوطات قبطية، فعدل عن ذلك وعكف على درس آثار سقارة حتى

كشفت بها السرايوم، ولم تكن له علاقة رسمية بمصلحة الآثار وقتئذٍ، ولكنه لشغفه بالآثار والمحافظة عليها ساعد الحكومة كثيراً حتى زادت محتويات دار العاديات زيادة عظيمة بين سنتي (١٨٥٣-٥٤). ولكن ما لبثت أعماله أن ذهبت أدراج الرياح؛ إذ زار مصر في عام (١٢٧١هـ/١٨٥٥م) «الأرشدوق مَكْسِمُليان» النمسوي، فطلب من عباس باشا الأول أن يُهديه شيئاً من العاديات المصرية فسمح له بأن يأخذ كل ما أراد من القلعة! وإذا شاء أحد أن يعرف ما كانت تحويه دار عاديات القلعة فما عليه إلا أن يذهب اليوم إلى فيينا.

أما المسيو «مريت» فإنه بقي مشتغلاً بالآثار المصرية، باذلاً وسعه في أن تكون له صفة رسمية فيها حتى يضمن ثمرة أتعابه، فتمَّ له ذلك في (ذي القعدة سنة ١٢٧٤هـ/يوليو سنة ١٨٥٨م)؛ إذ جعله سعيد باشا بتوسط المسيو

ديلبسب مأمورًا لأعمال العاديات بمصر.

وقد لاقى في أول الأمر مصاعب جمة في تنظيم الآثار وإدارة حركتها، لقلّة المال ولعدم ثبات سعيد باشا على مؤازرته؛ إذ كان أحيانًا يأمر بتوقيف أعماله. ولكن مرّيت بقي مثابرًا على بحثه، متنقلًا طول النهار بين المصانع والطلال، حتى أخذت دار العاديات تمتلئ بسرعة، وسمح له سعيد باشا بنقلها إلى مخازن أُعدت لها في بولاق.

ثم مات سعيد باشا ومشروع مرّيت في نشأته، فحزن كثيرًا وخشي أن لا يلقى من إسماعيل باشا ما لاقاه من سعيد من المؤازرة، ولكنه ما لبث أن وجد من إسماعيل باشا أكبر عَضد لمشروعه، فأمر في الحال بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها، وافتتحها بحفلة رسمية في ٥ جمادى الأولى سنة (١٢٨٠هـ/١٨ أكتوبر ١٨٦٣م).



ثم بقيت دار العاديات سائرة في طريق التقدم بفضل معاضدة إسماعيل باشا ومثابرة مريت، ولما أُقيم معرض باريز (عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م) نُقل أجمل ما فيها إلى فرنسا لعرضه بالمعرض، فكان موضوع إعجاب الفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين؛ لذلك طلبت «الإمبراطورة يوجيني» من إسماعيل باشا أن يُبقي العاديات بباريز لإهدائها لفرنسا، فكاد يجيب طلبها لولا مقاومة مريت باشا.

أفلتت العاديات من هذه الأزمة، فوُقت بعدها في ضيق شديد للعسر المالي الذي أخذ بخناق الحكومة في ذلك الوقت. وفي سنة (١٢٩٥هـ/١٨٧٨م) فاض النيل على أماكن بولاق، وكاد يُغرق الآثار؛ فعُني مريت بحفظها في صناديق، وبقي محافظاً عليها حتى أُعيد افتتاح الدار بعد هبوط النيل.

وبقي مريت مثابراً على تنظيم دار العاديات المصرية وإصلاحها حتى مات في (صفر سنة ١٢٩٨ هـ/يناير ١٨٨١ م)، وهي تضارع أعظم دور العاديات الأوروبية. وفي عام (١٣٠٨ هـ/١٨٩١ م) نُقلت دار الآثار إلى الجيزة، فبقيت بها إلى عام (١٣٢٠ هـ/١٩٠٢ م)؛ إذ نُقلت إلى مكانها الحالي قُرب قصر النيل.

وُدُن مريت باشا بناووس في دار الآثار المصرية، لا يزال إلى الآن بها يستقبل القادم عليها

## (٥) منع تجارة الرقيق

بعد أن بذل إسماعيل باشا جهده في تأمين الأمة على نفسها ومالها، وساوى بين أفرادها أمام القانون، وبذل جُل طاقته في رفع شأن الأهالي بالتعليم، رأى أن من الكرامة والرحمة أن لا يتغاضى عن تجارة الرقيق في داخل بلاده؛ فلم يكتفِ بمنعها على الورق كما فعل من قبله محمد علي باشا وسعيد باشا، بل عزم عزمًا أكيدًا على اقتلاع أصول هذه المهنة والقضاء عليها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا. ولما كانت هذه المهنة عادة متأصلة في كل البلاد، وكان الدين الإسلامي، بل كل الشرائع السماوية لا تمنع بيع الرقيق بشروط خاصة، صادف إسماعيل باشا صعوبات جمة في سبيل تحقيق أمنيته وتنفيذ عزمه.

وكان أول من لفت نظر الأمم المتمدينة إلى الفظائع التي تُرتكب في أواسط أفريقيا من جرّاء هذه المهنة كبار

المستكشفين من الإنجليز، نخص بالذكر منهم  
«لِفْنَجستون» و«بيكر» و«استانلي»؛ إذ كانوا يروون  
عن ذلك الحكايات التي تُفتت الأكياد وتُدمي القلوب، لما  
كان يقاسيه أهل تلك البلاد من الذل والهوان وأنواع  
العذاب. ومهما بالغ الإنسان في وصف هذه الفظائع، فإنه  
لا يمكنه أن يفهم حالة العبيد والاتجار فيها إلا إذا قرأ  
كتاب «الإسماعيلية» أو كتاب «ألبرت نيانزا» اللذين  
وضعهما «السير صمويل بيكر» في هذا الصدد. ويكفي  
أن نقول هنا إن جلابي العبيد خربوا بلاد السودان،  
بصيدهم ما لا يقل عن خمسين ألف زنجي كل عام تحت  
ستر الاتجار في العاج.  
وأول من فكر في القضاء على هذه الحرفة المشنومة  
بالفعل ولي عهد إنجلترا في ذلك الوقت؛ إذ عرض على  
الخدوي أن ينوط بالسير

صموئيل بيكر محو الاتجار بالرقيق على النيل الأبيض  
وتوطيد النظام في السودان؛ فرحب الخديوي بهذا  
الإصلاح، وعزم على أن يضرب بسهم صائب في أحشاء  
هذه السلعة بالرغم من معارضة رعيته وعدم ميلهم لذلك.

ولا شك أن تحريم الاتجار في الرقيق صادف قبولاً حسناً  
في نظر دول أوروبا العظام، إلا أنه أثقل عاتق الحكومة  
المصرية بما كلفها من النفقات؛ إذ أنفق بيكر وحده في هذا  
السبيل نحو ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه، ولم يجد إسماعيل باشا  
معضداً له من بين رعيته إلا شريف باشا ونوبار باشا  
والأنجال والأمرء. أما باقي الرعية فكانوا ينظرون إلى  
المشروع شزراً.

وأول أعمال المسيو صمويل بيكر في هذا السبيل أن  
الخديوي عهد إليه سنة

(١٢٨٦هـ/١٨٦٩م) بالاستكشاف عن الجهات التي قُرب  
منابع النيل الأبيض، وضمَّها إلى الحكومة المصرية،  
فخرج بحملة مصرية إلى إقليم خط الاستواء، ثم زحف بها  
حتى بلغ بلدة «جُنْدُوكورو»، والبلاد الواقعة على بُعد  
درجتين شمالي خط الاستواء، وأعلن رسمياً إلحاق  
المقاطعات الاستوائية بالحكومة المصرية سنة  
(١٢٨٨هـ/١٨٧١م) وكان أينما حل يؤسس باسم مصر  
نقطة عسكرية لمنع تجارة الرقيق، أهمها نقطة  
«التوفيقية». وكان بالسودان في ذلك الوقت عدة بيوت  
تجارية كبيرة لنقل البضائع من أطراف السودان إلى  
مصر، فجمع أصحابها رجالاً مسلحة من الزنوج، وشيدوا  
لهم معقل حصينة ليستعينوا بها على الاتجار فيما  
يريدون، وخصوصاً تجارة الرقيق لما فيها لهم من الأرباح  
الطائلة. واستفحل أمرهم في هذه التجارة حتى إن «بيكر»

لما عاد من سياحته الأولى وصف للخديوي مبلغ نفوذهم  
العظيم في القاصية.

فأرسل الخديوي إلى «حكمدار» السودان أن يتفق مع  
أصحاب تلك المعاقل على تسليمها للحكومة بمقابل  
تعويض يُدفع لهم ابتغاء منع تجارة الرقيق، فقبل بعضهم  
وامتنع بعضهم الآخر بزعامة «الزبير».  
ومن ذلك الحين صار للزبير شأن كبير في هذه الحرفة،  
وصار رئيس تجار الرقق، وبنى لنفسه في «شكا» قصرًا  
يضارع قصور الملوك، ونظّم له جيشًا مسلحًا لاقتناص  
الرقيق، وبعد مكافحة طويلة بينه وبين الحكومة، طلب  
العفو من الخديوي فجعله مديرًا لبحر الغزال دفعًا لتفاقم  
الشر.

أما السير «صموئيل بيكر» فإنه ذهب في رحلة ثانية إلى مديرية بحر الغزال، ووصل في سفره إلى بحيرة «فكتوريا نيانزا» فرتب المقاطعات الاستوائية، وأنشأ فيها نقطاً عسكرية، ولما أخلص النصح في خدمة مصر لقبه الخديوي حاكماً عاماً على هذه المقاطعات؛ فبقي عليها حتى استقال في سنة (١٢٩٠هـ/١٨٧٣م) بعد أن ترك خلفه حكومة مبنية على أساس متين وطرده صيادي الرقيق من هذه الجهات.

وقام بأعباء العمل بعده الكولونيل «غردون». وكل من يعرف ما فُطر عليه هذا الرجل من شدة البأس والمثابرة على العمل، يعلم أنه أتى كل ما يمكن لإنسان أن يفعله في سبيل القضاء على طائفة الجلابين، إلا أنه بمجرد تركه لهذه الأصقاع النائية عادت هذه المهنة إلى ما كانت عليه بل زادت في الانتشار، حتى إنه في



أيام قيامه بهذه الخدمة في السودان كان يُجلب الرقيق إلى الحدود المصرية ويتجر فيه، وسنتكلم على غردون عند الكلام على السودان.

وكان ثالث رجل قام بهذه الخدمة رئيس جمعية تحريم الاتجار في الرقيق «كمت دلاً سلاً»، وكان لا يقل عن سابقه في النشاط والقوة، فطارده بجميع قواه في الوجه القبلي إلى الجنادل الثانية — الشلال الثاني — فنجح نجاحاً باهراً حتى لم تتمكن قافلة واحدة من قوافل الرقيق من الوصول إلى أسيوط.

ومع ما بذل كل هؤلاء الثلاثة في سبيل منع الرقيق لم يتمكن أحد منهم إلا من تسكين هذه الرذيلة مدة، وسدّ بعض الطرق في وجهها. وقد صرح الثلاثة أن من المستحيل محو هذه المهنة دفعة واحدة. ولا شك أن الصعوبات أمامهم كانت عظيمة، ولا سيما أن شيخ الجامع الأزهر في ذلك العصر

أوعز إلى الخديوي أن تحريم الرقيق جملةً مخالف للشرع، إلا أن الخديوي رغم ذلك، ورغم عدم مساعدة الدول له مساعدة جدية، أمضى معاهدة مع بريطانيا العظمى لمنع بيع الرقيق في (٢٤ رجب سنة ١٢٩٤هـ/٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م)، وأخرى في (المحرم سنة ١٢٩٥هـ/يناير سنة ١٨٧٨م)، وهذا منتهى ما يمكن لإنسان أن يأتي به. وفي الحقيقة لم يغلُ «اللورد أبريدين» الإنجليزي حين قال: «إنه لا يتسنّى لأي حاكم شرقي أو أوروبي أن يعمل على محو الرقيق وتحسين حالة رعيته في زمن قصير كما فعل حاكم مصر الحالي.» — يعني إسماعيل.

## (٦) منح السلطة للنظار وإنشاء مجلس شورى النواب

كان أول من سار بالبلاد في سبيل الحكم الدستوري محمد علي باشا؛ إذ رأى ضرورة إشراك الرعية معه في تدبير شئون مصر؛ فألف من كبار رجال حكومته مجلساً يُسمّى «المجلس المخصوص» ليعاونه في إدارة شئون البلاد، ويمكن اعتباره الأساس لمجلس الوزراء الحالي. وأنشأ أيضاً مجلساً للشورى — مجلس المشاورة الملكي — أُلّفه من العلماء والأعيان.

وقد مُحي هذان المجلسان بعد وفاة محمد علي، وبقياً كذلك إلى أن جاء إسماعيل باشا فأعاد المجلس المخصوص وناط به فحص جميع المشروعات التي يريد إدخالها، وكان يرأس جلساته بنفسه في الغالب، وزاد من اختصاصه حتى صار شبيهاً بمجلس الوزراء الآن. غير أنه بقي هو

صاحب النفوذ المطلق لا يعمل نظّاره إلا برأيه، فلما تدخلت الدول الأوروبية في شئون مصر طلبت إليه أن يمنح أعضاء المجلس سلطة فعّالة بحيث يكونون هم المسؤولين عن قراراته؛ فشكّل وزارة مؤاخذه برياسة نوبار باشا (سنة ١٢٩٥هـ/أغسطس سنة ١٨٧٨م)، كان ضمن أعضائها اثنان من الأجانب — كما سيأتي مفصلاً عند الكلام على المسائل المالية — فكان ذلك أول مجلس نظار أنشئ بالديار المصرية.

وأعاد إسماعيل باشا أيضاً مجلس الشورى وسماه «مجلس شورى النواب»، وافتتحه في (١٠ رجب سنة ١٢٨٣هـ/١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦م)، وهذه من أهم الخطوات في سبيل الحكم النيابي في جميع ممالك الشرق بأسرها. وكان انتخاب هؤلاء الأعضاء بأغلبية الأصوات في جميع البلاد، إلا أن عيبها

الكبير هو أن المدير كانت له اليد الفعّالة في انتخاب الأعضاء؛ ولذلك كان معظمهم يُنتخب من أغنياء المديرية من غير نظر إلى عملهم ومداركهم، وكان أغلبهم يأبى أن يكون منتخباً مخافة أن يُغضب المدير أو الحكومة في أمر من الأمور، حتى إن الحكومة كانت تُضطر في أغلب الأحيان إلى انتخاب الأعضاء بالقوة الجبرية. ويقال إن إسماعيل باشا لم يكن غرضه من هذا المجلس أن يتدخل معه في أمور البلاد، بل ليشاركه أعضاؤه في المؤاخذه. وكانت وظيفة هذا المجلس أن يناقش الحكومة، ويُبيد لها رأيه في كل التغيرات المالية وفي المشروعات العامة الجديدة وكل ما يتعلق بصالح البلاد من الأمور التي تعرضها عليه الحكومة. وكان يجتمع في كل عام مدة شهرين فتعرض عليه الحكومة التقرير السنوي عن إدارة البلاد أثناء العام.

وكان أعضاء هذا المجلس لا يدرون في أول الأمر شيئاً  
من أعمال المجالس النيابية ونظامها، فلما همَّ شريف باشا  
بتعليمهم واجباتهم وطريقة السير في العمل ظَهَرَ من  
جهلهم وغرارتهم ما يُضحك

### (٧) التقدم المادي والأعمال العامة

يجدر بنا الآن بعد أن تناولنا الكلام على الإصلاحات  
الاجتماعية والأدبية في عصر الخديوي إسماعيل باشا أن  
نذكر شيئاً من إصلاحاته المادية التي لا تزال آثارها تدل  
على عظمته، وعلى ما كان يطمح إليه في سبيل رُقي  
البلاد وفلاحها.

وإن كثيراً من أعداء إسماعيل يدَّعون أنه لم يُفدِ البلاد، ولم  
يقم فيها بعمل يُذكر، إلا ما شيد من القصور العديدة  
والمباني الضخمة، والبذل عن سعةٍ في ملاذّه وأغراضه  
حتى استنفد أموال البلاد وتركها تنوء تحت عبء ثقيل من  
الديون. ولكننا

سنُظهر هنا بالبراهين القاطعة، مستشهدين بكلام مشاهير عصره، أن أكثر أقوالهم غير مطابق للواقع، وأن إسماعيل باشا أفاد البلاد ورقاها، وأن ما قام به وتم في عصره من الإصلاحات والمشروعات العامة لا يُضارَع، ولا يتسنى لأي حاكم آخر في موضعه أن يأتي بمثله. إلا أن خطأه الوحيد يرجع إلى السرعة، وتعدُّد المشروعات، وعدم الحيطة في الإنفاق على أعماله.

## الزراعة

كان إسماعيل يعلم أن ثروة البلاد في زراعتها؛ لذلك وجّه جانباً عظيماً من عنايته إلى تحسين حالها؛ فكان أول عمل قام به أن حفر أكثر من مائتي ترعة، ورصف مسافات طويلة من شواطئ النيل، وأنشأ آلاف الأميال من الطرق الزراعية في جميع أنحاء القطر، وأقام عليها ما لا يقل عن

٥٠٠

قنطرة؛ من أهمها قنطرة الجزيرة — كوبري قصر النيل — التي تُعتبر من أعظم الأعمال الهندسية في القطر المصري. ثم أصلح ما لا تقل مساحته عن ١٥٠٠٠٠٠ من الفدادين؛ فزاد بذلك الأراضي المزروعة في القطر بنسبة ٣٠٪. وإن لم يكن لإسماعيل باشا حسنة أو إصلاح في البلاد غير هذه لكفى.

وفي أوائل حكمه اشتعلت نار الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، فحصرت ولايات الشمال تجارة الولايات الجنوبية، ومنعت صدورها إلى أسواق أوروبا، وفي ذلك القطن الذي لا غنى لإنجلترا وفرنسا عنه؛ فارتفعت بذلك أسعار القطن في مصر ارتفاعاً لا مثيل له، فانتهاز الخديوي هذه الفرصة وأكثر من زرع هذا المحصول، وشاركه في ذلك الأهلون من تلقاء أنفسهم، حتى صار المال يتدفق إلى مصر تدفقاً، وزادت قيمة الصادرات



المصرية من ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في عام  
(١٢٧٩هـ/١٨٦٢م) إلى ١٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في عام  
(١٢٨١هـ/١٨٦٤م). ولكن ما لبثت الحرب الأمريكية أن  
انتهت، وعادت أثمان القطن إلى حالتها الأولى.  
فوجّه الخديوي عنايته إلى زرع قصب السكر؛ فكان ذلك  
شغله الشاغل، وأنفق عليه الأموال الطائلة، وسخر الأهالي  
في زرعه، وأنشأ من أجله خطاً حديدياً من القاهرة إلى  
أسيوط. وقد احتكر زراعته في أملاكه الخاصة على  
الضفة اليسرى من النيل بين القاهرة وأسيوط، واشترى  
لصنعه من الخارج الآلات الكافية لتشيد أربعة وعشرين  
معملاً أُقيم بعضها وأهمل بعضها الآخر. وقد أنفق  
إسماعيل على هذه المعامل وما يلزمها سبعة آلاف ألف  
جنيه، عدا نفقات التربة الإبراهيمية التي حفرها لريّ هذه  
الأراضي،

وسخّر في حفرها عددًا عظيمًا من أهالي القطر، وبعد أن أتم حفرها نصب عليها الآلات الرافعة، وهذه التربة من أكبر الترع التي أنشئت في مصر وأعظمها فائدة وأكثرها نفقة.

وكان معظم العمال الذين يشتغلون في معامل السكر يُجبرون على العمل، ويتقاضون أجورهم إما من السكر أو العسل.

### التجارة

ووجه إسماعيل همّه أيضًا نحو تحسين حال التجارة، لعلمه أن مصر كانت من قديم الزمان مركزًا عظيمًا للتجارة؛ فبنى خمس عشرة منارة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، لترشد السفن التجارية القادمة إلى مصر، فأنفق عليها ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، ثم شرع في بناء مرافئ ميناء الإسكندرية وميناء السويس، فناط إصلاح ميناء السويس بشركة فرنسية، وبلغت

نفقاته ٥٠٠٠٠٠ جنيته، أما ميناء الإسكندرية فإنه عهد أمر إصلاحه إلى شركة إنجليزية عقدت معه اتفاقاً على ألفي ألف وخمسمائة ألف جنيته، وقد اعترف «السير رفرز ولسن» — أحد الموظفين في الحكومة المصرية في عهد إسماعيل — أن هذا الاتفاق كان مجحفاً بمصر، وأن الميناء لم يُنفق عليه أكثر من خمسمائة ألف وألف ألف. فخدع إسماعيل في هذا العقد كما خدع قبله سعيد باشا في عقد قناة السويس. وهذا في الحقيقة مثلٌ من كثير من أنواع الاتفاقات التي كان يُخدع فيها إسماعيل، ويُضيع من جرّائها الأموال الطائلة.

وبنى أيضاً أسطولاً تجارياً ليحمل المتاجر والبريد بين مصر والدولة العلية وبلاد اليونان وغيرها، وأنفق عليه خمسمائة ألف وألف ألف من الجنيهات.

## الأعمال العامة

قام إسماعيل باشا بعدة مشروعات وأعمال عامة تمت في عصره فأفادت البلاد، وجعلتها تضارع البلاد الأوروبية في المدنية والحضارة.

ومن بين هذه المشروعات مدُّ السكك الحديدية في جميع أنحاء البلاد، وقد أنفق عليها الأموال الطائلة. وكان طول ما أنشئ من السكك الحديدية قبل توليته لا يزيد عن ٣٣٠ ميلاً، فازدادت في مدته حتى بلغت ١٣٣٠ ميلاً، أنفق عليها ما يقرب من عشرة آلاف ألفٍ من الجنيهات. وقد شرع في مدته أيضاً في مد خط حديدي يخترق أواسط أفريقيا مبتدئاً من دنقلة، فكان تصميمه أن يبلغ ١١٠٠ ميل، إلا أن العمل أوقف لقلّة المال بعد أن دُفع من نفقاته ٤٠٠٠٠٠ جنيه. على أن هذا الخط لو تمّ لأتى بنفقاته في مدة سنين قلائل، لمروره في وسط سهول فيها الأنواع

الكثيرة من الحيوان؛ مما يكفي لسد حاجات مصر، بل كل جنوبي أوروبا. كما أثبت ذلك القائد «إستون» رئيس أركان حرب الجيش المصري حينما كان يستكشف عن أواسط أفريقيا؛ إذ قال: «إن محصول الحيوان في هذه الجهة لا ينفد.»

وأنشأ إسماعيل باشا أيضاً ما لا يقل عن ٥٢٠٠ ميل من خطوط الأسلاك البرقية، واشترى مصلحة البريد من أحد الغربيين المدعو المسيو «شيني» في عام (١٢٨٢هـ/١٨٦٥م)؛ وبذلك أصبحت تحت إدارة الحكومة ونفوذها. وأسس ما يزيد على ٢١٠ من مكاتب البريد في طول البلاد وعرضها؛ فكان مقدار ما وُزِع من الخطابات في عام (١٢٩٥هـ/١٨٧٨م) يبلغ ٢٥٠٠٠٠٠. وأنار أيضاً أمهات المدن — كالإسكندرية والقاهرة — بالغاز ومدَّ بها أنابيب المياه، وأنشأ

الشوارع الفسيحة بالقاهرة والإسكندرية والسويس،  
وزيَّنها على النمط الغربي الحديث، وقد بلغ ما أنفقه عليها  
ما يقرب من ثلاثة آلاف ألفٍ من الجنيهات.  
وإن أكبر دليل قاطع على تقدُّم البلاد المادي ازديادُ  
صادراتها ووارداتها في ذلك العصر ازديادًا مُطَّرَدًا.

٨) حروب إسماعيل باشا والفتوح التي تمّت في عصره

لم يكن إسماعيل باشا ميّالاً للحروب كجده الأكبر محمد علي، إلا أنه رغم ذلك كان يُعنى بجيشه عناية كبيرة؛ إذ أحضر له كبار الضباط من الممالك الأوروبية وأمريكا لتدريبه، نخص بالذكر منهم «إستون باشا» الأمريكي رئيس أركان حربيه.

وقد بلغ أقصى عدد الجيش النظامي في عصره ستين ألف مقاتل مسلحة بنحو ١٤٤ مدفعا، عدا ثلاثين ألف مستحفظ، وستين ألف جندي غير نظامي.

وكان من أهم أغراض إسماعيل باشا توسيع نطاق ملكه في أفريقيا، وضم كل ما يمكن اكتشافه أو فتحه من أراضيها إلى مصر، فمن ذلك أنه عهد إلى السير صمويل بيكر بالاستكشاف عن الجهات

التي قُرب منابع النيل الأبيض وضمَّها إلى الحكومة المصرية (١٢٨٦هـ/١٨٧٠م) كما سبق ذكره عند الكلام على منع الرقيق.

وفي عام (١٢٨٧هـ/١٨٧٠م) ولَّى «مُنزِنَجَر» السويسري محافظاً على «مصوّع»، وكان الخديوي قد اشتراها هي وسواكن من الباب العالي في عام (١٢٨٣هـ/١٨٦٦م) في مقابل ضريبة سنوية قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه، وقد اهتم «منزنجر» هذا بتوسيع أملاك مصر في السودان الشرقي؛ فألحق بها «بلاد البوغوس» و«بركة القصارف».

أما في وادي النيل، فقد طلب الخديوي من الحكومة الإنجليزية بإرشاد ولي عهد إنجلترا أن تمنحه تنصيب القائد «غردون» مديراً لمقاطعة خط الاستواء، فوصل إلى مصر ونصّب الخديوي «حكمداراً» لخط



الاستواء في (ذي الحجة سنة ١٢٩٠ هـ/يناير سنة ١٨٧٤ م)، ومن ذلك الحين اهتمَّ الخديوي بأمر السودان اهتمامًا عظيمًا؛ فقسم بلاده الجنوبية إلى قسمين؛ أولهما: السودان الحقيقي — وآخر حدوده «فاشودة» جنوبًا — وجعل إدارته لحاكم السودان العام، والثاني: إقليم خط الاستواء، وهو ما كان جنوبي فاشودة، وجعله تحت إدارة غردون؛ فبسط غردون نفوذ الحكومة المصرية على تلك الجهات، وأسس النقط العسكرية لضبط السفن التي تتجر بالرفيق.

### فتح دارفور

وفي عام (١٢٩٠ هـ/١٨٧٣ م) حَسَّن «الزبير» للخديوي أمر فتح بلاد دارفور، وكانت مملكة مستقلة، فعضدته الحكومة المصرية، وتلاقى الزبير بجيش سلطان دارفور المؤلَّف من ٢٠ ألف مقاتل، فهزمه مرارًا وانتهى

الأمر بفتح هذه البلاد، وصارت تابعة للحكومة المصرية؛  
فعهدت الحكومة إلى الزبير إدارة الجهات الجنوبية من  
دارفور، ومنحه الخديوي رتبة باشا. ثم شكا الزبير كثيرًا  
من ثقل الضرائب على الأهالي، وطلب أن يتشرف بمقابلة  
الخديوي فأذن له بذلك، فسافر إلى القاهرة وأناب عنه قبل  
سفره إليها ابنه سليمان. ولمّا لم ينل الزبير مطالبه عند  
قدومه إلى القاهرة لم تأذن له الحكومة المصرية بالرجوع  
إلى السودان، وأبقتة في القاهرة مخافة أن يثور بالسودان  
عند عودته.

## فتح هَرَر

في سنة (١٢٩٢هـ/١٨٧٥م) تنازلت الدولة العلية للحكومة الخديوية عن مدينة «زَيْلَع» وملحقاتها في مقابل مبلغ تدفعه سنويًا قدره ١٣٣٦٥ جنيهاً مصرياً، وبعد أن ضُمت زيلع إلى الأملاك المصرية أخذت الجنود المصرية تستطلع أحوال «هَرَر» وتتعرف مسالكها، ولما تمَّ لها ذلك سارت فرقة بقيادة «محمد رءوف باشا» في (شعبان سنة ١٢٩٢هـ/سبتمبر ١٨٧٥م) فوصلت بعد قليل إلى مدينة هرر، واحتلتها بدون مقاومة تُذكر، ورفعت العلم المصري فوق قصر أميرها.

حملة نهر جوبا وجهات قِسمايو

ولمَّا أن تمَّ للخديوي توسيع الأملاك السودانية من الجهة الجنوبية، عزم على إرسال حملة إلى بلاد الصومال الجنوبية

لضم البلاد الواقعة على نهر جوبا إلى مصر، حتى يتسنى له إيصال أملاكها في تلك الأصقاع بما لها في جهات خط الاستواء؛ فجهز لذلك حملة بقيادة «ماكيلوب باشا» من طريق البحر في (شهر المحرم سنة ١٢٩٢ هـ/فبراير ١٨٧٥ م)، فلما وصلت إلى بلدة «براوة» الواقعة شرقي نهر «الجُب» خضعت بعض القبائل للحكومة المصرية. ثم ترك فيها ماكيلوب باشا محافظاً وحامية وتقدم إلى «قسمايو» عند مصب نهر جوبا. ولمّا لم تتمكن الجنود من السير فيه بالقوارب رجعوا إلى «قسمايو» ونزلوا إلى البر، وأخذت الحملة تستكشف عن النهر. ولكن الحكومة رأت أن تستدعي ماكيلوب باشا وحملته خوفاً من وقوع المشاكل بينها وبين حكومة زنجبار التي كانت تحت حماية إنجلترا، هذا إلى نشوب الحرب وقتئذٍ بين مصر والحبشة.

## حرب الحبشة

علمنا فيما سبق أن الحكومة المصرية ضمّت إلى أملاكها في السودان الشرقي بلاد البوغوس وبركة القصارف على يد «منزجر باشا» والي مصوِّع، ثم أرادت أن تعيّن الحدود بينها وبين الحبشة من تلك الناحية، وأن تستولي على بعض مقاطعات تتمكن بها من مدّ طريق حديدي بين مصوِّع والخرطوم على طريق كسلة «والتاكة»؛ فجدت لذلك حملة بقيادة «أرنِدرُوب بك».

فلما وصلت هذه الحملة إلى بلدة «سعد زجه» ورأى النجاشي توغل الجنود المصرية في بلاده، أخذ يتقهقر أمام القوات المصرية خديعةً منه. حتى إذا وصلت الجنود المصرية إلى بلدة «عدخاله» أرسل القائد «أرنِدرُوب بك» إلى ملك الحبشة «يوحنا» يطلب منه جعل نهر «خور الجاش» الحد الفاصل بين الأملاك

المصرية والحبشة، فلم يقبل. وكان «أرندروب» قد بلغه أن ملك الحبشة يستعد للهجوم عليه من ثلاث جهات، فعزم على أن يبدأ بالهجوم، فتقدم نحو «جونديت» واشتبك مع العدو، وكان جيشه أضعاف الجيش المصري يقوده النجاشي نفسه؛ فكانت الدائرة على الجيش المصري، وفني معظمه وقُتل قائده العام، وتقهقرت فلوله إلى الحدود الأصلية بين الحبشة ومصر.

وكان الخديوي في هذه المدة أمر منزجر باشا حاكم السودان الشرقي والبحر الأحمر أن يجرّد حملة على بلاد الحبشة، ويذهب بها من طريق «غندار» (عام ١٨٧٥م) فخرج عليه بعض القبائل في الطريق، فاغتالته وفتكت بجيشه.

ولما ذاعت أخبار هذه الهزيمة غضب الخديوي وعزم على الفتك بالحبشة محافظةً على شرف الجيش المصري،

فأخذ يجهز لذلك جيشًا عظيمًا نصَّب عليه «راتب باشا»  
قائدًا عامًا، والجنرال «لورنج باشا» الأمريكي رئيس  
أركان الحرب له.

وبعد أن تمَّت كل المعدات أخذت السفن تنقل الجيوش من  
السويس إلى مصوِّع، وكان الخديوي قد أصدر أمرًا لثالث  
أنجاله «الأمير حسن باشا» بمرافقة الحملة تشجيعًا للجنود  
وتدريبًا له، وبعد أن نزلت كل الجنود في مصوِّع أخذ  
الجيش يزحف على بلاد الحبشة، فاستمر في التوغل حتى  
وصل إلى «قرع» في (٣ المحرم سنة ١٢٩٣هـ/يناير سنة  
١٨٧٦م) بعد أن ترك وراءه بعض الجنود لحفظ خط  
الرجعة بين مصوِّع والحبشة، ولمَّا عسكر الجيش في قرع  
وأقام الاستحكامات رأت القبائل المجاورة قوته، فأخذت  
تنضم إليه وتذعن له بالطاعة.

أما الأحباش فإنهم لما رأوا ذلك جمعوا جيشاً عظيماً بقيادة النجاشي، وقصدوا المصريين أولاً في «قياخور»، وكانت تحميها قوة مصرية بقيادة «عثمان رقي باشا»، فلم يفلحوا في مهاجمتها لمناعة الاستحكامات المصرية، فقصدوا جيش القائد العام وأخذوا في مهاجمته عند قرع، وبعد معركة لم تدم طويلاً تشتت شمل الجيش المصري بعد أن هُزم شر هزيمة وقُتل منه عدد عظيم، منهم «محمد علي باشا الحكيم» الطبيب الشهير، وقد نجا القائد العام والأمير حسن بعد أن رأيا الهلاك عياناً. أما الأحباش فكانت خسارتهم أيضاً في هذه الحروب جسيمة. ثم ابتدأت المفاوضات في أمر الصلح، فقبلت الحكومة المصرية المهادنة بشرط أن ترد الحبشة ما أخذته من الأسلحة المصرية، وأن تكون التجارة متبادلة بين المملكتين، فامتنع ملك



الحبشة من رد السلاح معتذراً بأن جيشه ليس منظماً حتى يتسنى له جمع كل الأسلحة. وبعد مدة وجيزة تقرر الصلح وأذن ملك الحبشة بعودة الأسرى (٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٣هـ/أبريل سنة ١٨٧٦م). ثم عاد القائد العام والأمير حسن وقلوب الجيش المصري.

رجوع غردون إلى الحكومة المصرية  
وفي عام (١٢٩٤هـ/١٨٧٧م) دعا الخديوي «غردون باشا» للخدمة في الحكومة المصرية، فاشترط عليه أن يجعله الحاكم العام على جميع الأقطار السودانية، فقبل منه ذلك. ولما تولى الأمر في هذه الأصقاع الواسعة رأى عدم استطاعته الانفراد بالحكم فيها وإدارة شئونها وحده؛ فقسم المديرية الاستوائية إلى قسمين: سمى الأول منهما «مديرية خط الاستواء» وجعل مقرها «لادو»، وجعل الحاكم عليها أمين باشا —

الدكتور شنتزر. أما القسم الثاني فإنه سمّاه «مديرية بحر الغزال» وجعل المدير لشئونها المسيو «جسي» الطلياني. وكان للمسيو جسي اليد الطولى في كشف جميع مجاهل هذه المديرية، وقد أحسن معاملة الأهالي فيها وعودهم الأعمال العسكرية، وشجّعهم على إنشاء السفن للتّجار؛ فكان ذلك مدعاة لحنق الجلابين لأن فيه كسادًا لتجارتهن، فأرادوا أن يخرجوا عليه، فتجمعوا بقيادة «سليمان بن الزبير» الشديد الحنق على الحكومة المصرية لمنعها والده من العودة إلى بلاده.

فلما علم غردون بذلك وجّه إليه بعض الجنود تحت إمرة «جسي»، فتقاتلا قتالًا شديدًا كان النصر فيه حليف الجيش المصري، وقُتل سليمان في هذه الموقعة. وقد وجد «جسي» معه رسائل من والده «الزبير باشا» تدل على أنه كان هو المحرض على هذا العصيان.

وبقي غردون يدير شئون السودان ويكافح تجارة الرقيق  
فيه حتى استقال في أوائل حكم توفيق باشا.

## ٩) إتمام قناة السويس

سبق أن أفردنا فصلاً في هذا الكتاب للكلام على ترعة السويس أوضحنا فيه مشروع حفرها، وأتينا بشيء من تاريخ هذا المشروع منذ أزمان غابرة. ولا بد لنا من كلمة هنا على افتتاح هذه الترعة؛ لأن ذكرها مقرون دائماً باسم إسماعيل؛ إذ له العمل الأكبر في نجاح مشروعها واليد القوية في إنجازه بعد أن دخل في طور احتضار وكاد يذهب أدراج الرياح.

عز على إسماعيل باشا أن يقف هذا المشروع الخطير بعد أن قارب الانتهاء، فأقبل عليه يعضده بكل الوسائل، حتى إذا قرب أجل افتتاح الترعة أخذ على عاتقه أن يتكفل بإقامة حفلة الافتتاح على نفقاته الخاصة، غير مدّخر وسعاً في جعلها على حالٍ من العظمة والفخام، بحيث تُلائم ذلك المشروع الخطير.

أقام إسماعيل باشا حفلة الافتتاح بالإسماعيلية، فكانت غاية في الإبداع؛ دعا إليها ملوك أوروبا وأمراءها وعظماءها وعلماءها وأدباءها، فأجاب الدعوة منهم عدد عظيم، وفي مقدمتهم «الإمبراطورة — زوجة إمبراطور فرنسا نابليون الثالث — ثم إمبراطور النمسا» «فرنسيس يوسف»، والأمير فردريك ولي عهد ألمانيا.

ثم أخذ إسماعيل باشا يعد المعدات ويقيم الزينات، غير ضانّ بما يحمله ذلك من المال، ظانّاً أن في ذلك إرضاءً لزوَّاره الأوروبيين، ووسيلة إلى رفع قدره وقدر مصر في أعينهم. ومن أهمّ ما أعدّه لتلك الحفلة أن شيّد بالإسماعيلية قصرًا بديعًا على شواطئ بحيرة التمساح لتقام فيه حفلة راقصة احتفاءً بالإمبراطورة يوجيني، لما كان لها من المكانة في هذا الاحتفال؛ إذ كانت هي النائبة فيه عن فرنسا صاحبة المشروع.

وأقام السرايدات الفخمة المزينة بجميع أنواع الزينة، لتُمدَّ فيها الأسمطة للزائرين أيام الاحتفال.

ولمّا علم أن الإمبراطورة يوجيني ربما تود أثناء إقامتها في مصر أن تزور الأهرام، أمر أن يُنشأ على وجه السرعة طريق يصلح لسير العجلات — العربات — من القاهرة إلى قاعدة الهرم الأكبر، فجد في إنشائه نحو ١٠٠٠٠ عامل حتى تمّ في أقل من ستة أسابيع. ومن المباني التي شيدها سريعًا بمناسبة هذا الاحتفال أيضًا ملهى «الأوبرا» بالقاهرة.

أما ما لاقاه الزائرون في مصر من أنواع الكرم والحفاوة فلا يكاد يدخل تحت وصف؛ إذ كان قدومهم من أوروبا وعودتهم إليها على نفقة مصر، وسُمح لهم بالسفر مجانًا في جميع خطوط السكك الحديدية، وأمرت الحكومة موظفيها أن لا يدّخروا وسعًا في مساعدتهم وإرشادهم أثناء وجودهم بمصر،

وأعدت لهم العجلات والدواب والتراجمة بدون مقابل.  
وفي الجملة لا نكون مغالين إذا قلنا إنه كان في استطاعة  
كل زائر أن يقضي بمصر نحو شهرين من غير أن  
يصرف درهماً واحداً من ماله. وقد بلغ مجموع ما أنفق  
على هذا الاحتفال نحو ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه.  
وكانت الحفلة في (شعبان سنة ١٢٨٦هـ/نوفمبر سنة  
١٨٦٩م)، وبها ابتدأ طور جديد في تاريخ الملاحة،  
فصارت السفن التي تجري بين الشرق والغرب تسير  
بطريق ترعة السويس بعد أن كانت تعاني أعباء الرحلة  
الطويلة حول جنوبي أفريقيا. وقد كان لابتداء هذا الطور  
وقوع عظيم في أنحاء العالم المتمدين، ولم يأت ذكره في نادٍ  
من الأندية أو دائرة من الدوائر إلا كان مقروناً باسم بطله  
الأكبر «إسماعيل باشا خديوي مصر».

١ غرق قطار السكة الحديدية عند قنطرة كفر الزيات، وكان يقل الأمير أحمد وغيره من أمراء الأسرة من الإسكندرية إلى القاهرة.

٢ كان نوبار باشا من أنجب رجال عصره: رباه قريبه بغوص باشا — من مستشاري محمد علي — تربيةً سياسية، فكان يُحسن معظم لغات أوروبا قراءةً وكتابةً ويلم بكل الأحوال الأوروبية، مع كونه أرمينيًا مسيحيًا استطاع أن يخدم ثلاثة من ولاية مصر مدة عشرين عامًا، حائزًا لكل رضاهم إلى أن غضب عليه إسماعيل باشا. وكانت خاتمة إصلاحاته تأسيس المحاكم المختلطة التي نحن بصددتها.

٣ وقد قارن المستر «أدون دي ليون» في كتابه عن الخديوي عدد المتعلمين في مصر من الشبان الذين في سن التعليم بنظرائهم في أوروبا في ذلك الحين فقال: «إن نسبة المتعلمين في مصر تبلغ ٢٣٪، على حين أنها



تبلغ في الدولة العثمانية ١٠٪، وفي روسيا ٣٪، وفي إيطاليا لم تتجاوز ٣١٪.»

٤ وبعد فترة أُلحقت هذه المدرسة بمدارس العباسية التي تمت في عهد شريف باشا ناظر المعارف في ذلك الحين، حتى صار بها قسم ابتدائي يبلغ عدد تلاميذه ١٢٠٠، وقسم تجهيزي بلغ عدد تلاميذه ٧٠٠ بينهم أمراء الأسرة الخديوية، عدا ثلاث مدارس أخرى، ومدرسة للهندسة ومدرسة للمعلمين، وكان يجمع الجميع بناءً واحد ضخم.

## الفصل الثاني

الخدوي توفيق

لما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابي إلى رتبة أميرالاي في يونيو/حزيران 1879، وأصدر الخديوي أمره بذلك وهو في الإسكندرية، فتوجه عرابي إلى سراي رأس التين، وقدم للخديوي شكره مقرونا بعبارات الإخلاص والولاء، فشمله الخديوي برعايته، وجعله ضمن ياورانه، وعينه أميرالاي المشاة الرابع الذي كان مركزه القاهرة، وظل يشغل هذا المنصب حتى شبوب الثورة عام 1881".

هكذا، يحكي المؤرخ عبد الرحمن الرافعي في كتابه "الزعيم الثائر أحمد عرابي" عن العلاقة بين الخديوي توفيق والزعيم عرابي، ويصف ثورة عرابي بأنها لم تكن عسكرية فحسب، بل هي ثورة قومية اشتركت فيها كل طبقات الشعب، وكان عرابي سببا أساسيا في الثورة لأنه بث في صفوف الضباط روح التضامن، وتقدم الصفوف لعرض مطالبه

على ولاية الأمور، وواجه توفيق ثورة الضباط بالتردد، فتارة يقابلهم باللين وتارة بالشدة والحزم. كما يؤكد الرافعي أن الشعب المصري عانى من الظلم، وسوء نظام الحكم، "لم يكن ثمة عدل ولا قانون، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطي كل ذي حق حقه" في عهد الخديوي توفيق، سادس حكام مصر من الأسرة العلوية، الذي تحل ذكرى وفاته اليوم إذ توفي في السابع من يناير/كانون الثاني 1892.

### مظاهرة عابدين

مع تزايد شعور الضباط المصريين بالظلم في الجيش، بدأوا التحرك. وفي التاسع من سبتمبر/أيلول 1881، وقعت المظاهرة العسكرية لضباط الجيش يتزعمهم أحمد عرابي أمام قصر عابدين، يحكي الرافعي أن الخديوي توفيق سأل عرابي عن طلباته، فأجاب عرابي: "عزل

وزارة رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية".

فقال الخديوي: "كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا خديوي البلد وأعمل زي ما أنا عايز".

ثم رجع الخديوي إلى السرايا، ولم يلبث الخديوي أن رضخ لمطالب عرابي، لأن الجيش بأكمله يؤيدها، وليس للخديوي قوة يعتمد عليها، فعزل وزارة رياض باشا، وعهد بالوزارة إلى شريف باشا، الذي لم يلبث أن استقال، وتشكلت وزارة برئاسة محمود سامي البارودي كان فيها عرابي وزيرا للحربية.

## خطط استعمارية

في مايو/أيار 1882 مع اشتعال الخلاف بين الخديوي والوزارة، اتفقت إنجلترا وفرنسا على التدخل وإرسال أسطولهما إلى الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية، إذ رأتا مصر في ثورة تستدعي التدخل، وبدأت البوارج الأجنبية تصل للإسكندرية يوم 19 مايو/أيار 1882، وفقا للرافعي.

خاطبت إنجلترا وفرنسا مصر بلغة التهديدات الرسمية، وطلبتا استقالة البارودي وخروج عرابي من مصر، ويرى الرافعي أنه "لو قبل عرابي هذه المقترحات وغادر البلاد، لكان ذلك تضحية منه في سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبي المسلح، ولتركها على الأقل في ظرف أفضل حالا، وأهون من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير".

## مذبحة الإسكندرية

أخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة إلى الإسكندرية، فامتلأت المدينة بهم، وفي 11 يونيو/حزيران 1882، وقعت مذبحة الإسكندرية، بعد شجار بين أحد المالطيين من رعايا الإنجليز وأحد الأهالي، إثر خلاف على أجره امتطاء حمار، ف وقعت مشاجرة ضخمة، تباطأ الجند في التدخل لوقفها.

يقدر الراقعي عدد القتلى بـ49 -منهم 38 من الأجانب والباقيون من الأهالي- ويرى أن حضور الأسطولين الإنجليزي والفرنسي هو السبب الأساسي في المذبحة، "فقد أهاج حضورهما الخواطر، وأوغر صدور المصريين على الأوروبيين عامة".

في 11 يوليو/تموز 1882، بدأ الأسطول الإنجليزي في ضرب الإسكندرية، وتفانى الأهالي في الدفاع عن

المدينة، لكن الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج، فبذلوا كل ما في استطاعتهم من تضحية وإقدام، وانسحب عرابي من الميدان إلى كفر الدوار لإعادة تنظيم جيشه. استعرض فيلم "عرابي.. بين البطولة والعصيان" -من إنتاج الجزيرة الوثائقية- القصة، مشيراً إلى أن الجيش المصري لم يكن مستعداً لمواجهة عسكرية، وأن كتيبة إنجليزية نزلت لأخذ الخديوي توفيق من قصر الرمل إلى قصر رأس التين في حماية الإنجليز، مما أكد انحياز الخديوي للإنجليز الذين نجحوا في الاستيلاء على الإسكندرية.

فتوى بخيانة الخديوي

أصر الخديوي على عزل عرابي وأخذ عليه "إخلاء الإسكندرية من دون مقاومة، ثم دافع عن نيات الإنجليز في احتلال الإسكندرية، وأن الغرض منه المحافظة على الأمن"، وفقاً للرافعي.



لم يكثر عرابي المرابط في معسكره بكفر الدوار لأمر الخديوي، وأرسل إلى الجمعية العمومية للنظر في قرار عزله. وكان من بين أعضاء الجمعية -وفقا للرافعي- شيوخ من الأزهر وبطريك الأقباط وحاخام اليهود و3 من الأمراء وكثير من النواب والقضاة وغيرهم.

تولى الإمام محمد عبده تلاوة أوامر الخديوي ومنشورات عرابي، كما تليت فتوى شرعية من شيخ الأزهر الشيخ محمد عlish، والشيخ حسن العدوي، والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوي تتهم الخديوي بالخيانة، و"بمروق الخديوي من الدين لانحيازهم إلى الجيش الذي يحارب البلد"، واتفقت الآراء على رفض عزل عرابي، وفقا للرافعي.

## خديعة ديليسبس

عزم عرابي على ردم قناة السويس حتى يغلق الطريق أمام الأسطول الإنجليزي، لكن فرديناند ديليسبس الحاصل على امتياز حفر وتشغيل قناة السويس وعد عرابي بعدم السماح للإنجليز بعبور القناة، اطمأن عرابي لوعده ديليسبس ليفاجأ بأن الإنجليز قد عبروا القناة واحتلوا بورسعيد والسويس.

في 13 سبتمبر/أيلول 1882، دارت معركة التل الكبير، وفيها ألحق الإنجليز الهزيمة بجيش عرابي، فاستسلم الجيش المصري بعد خيانة بعض من قاداته التابعين للخديوي توفيق، ثم تقدم الإنجليز نحو القاهرة واحتلوها في 25 أغسطس/آب 1882، وتمت محاكمة عرابي ورفاقه ونفيهم خارج البلد.

## فشل الثورة

يرى الرافعي أن أهم أسباب إخفاق الثورة العراقية هي الانقسام بين صفوف العراقيين والخبديوي توفيق، مما جعل البلد معسكرين متحاربين، معسكر الثورة ومعسكر الخديوي، فوق الاصطدام بينهما وتفاقم أمره، فانتهاز الإنجليز فرصة وجوده وما أدى إليه، وكذلك المطامع الاستعمارية الأوروبية.

وقدم فيلم "عراقي.. بين البطولة والعصيان" أسباب الفشل مثل الشائعات، خيانة الخديوي، واتهامه عراقي بالعصيان، خيانة ديليسبس والشراكسة وغيرهم، بالإضافة إلى الخطط الاستعمارية لاحتلال مصر.

## خيانة توفيق

ويؤكد الإعلامي إبراهيم عيسى أن توفيق كان خائناً قبل مجيء الإنجليز، فقد كبل مصر بديون كبيرة، حيث تفتق ذهنه عن مصيبة كبرى، حيث باع والده إسماعيل أسهم مصر في شركة قناة السويس، وباع



توفيق حصة مصر من أرباح القناة (15%) بثمن بخس،  
ليتنازل عن آخر خيط يربط بين مصر والقناة، ويضيف  
أن توفيق كان ولاؤه للإنجليز .

جدل

ورغم اتهام البعض للخديوي توفيق بمحاربة ثورة عرابي  
وتسببه في الاستعمار الإنجليزي لمصر، يرى البعض  
الأخر أن توفيق اهتم بالأمور الداخلية للبلاد مثل التعليم،  
فأنشأ مدرسة القبة على نفقته الخاصة، كما قام بتنظيم  
مخصصات الأسرة الخديوية، وأنشئت في عهده الكثير من  
البنوك والشركات وأهمها شركات الترام، والشركة  
المساهمة الأميركية لتوصيل التليفون بين القاهرة  
والإسكندرية.

كما أصدر توفيق لأئحة الموظفين المدنيين التي تضمن  
لهم حقوقهم في المعاش، وأردفها بلائحتي المعاشات  
الملكية والعسكرية،

## الفصل الثالث الخدوي عباس الثاني

فور وفاة الخديوى توفيق تم إِبلاغ أكبر أبنائه (عباس باشا حلمى الثانى) والذى كان يدرس العلوم العسكرية فى فيينا للعودة فوراً لتولى الحكم. كان عمر عباس حلمى الثانى 18 عاماً فقط حين تولى الحكم وكان قد تلقى تعليماً رفيع المستوى فى سويسرا وباريس والنمسا، ورغم ذلك لم يكن قد امتلك خبرات سياسية واسعة إبان توليه الحكم، لأنه وبعكس أبيه وجدّه لم يمكث قريباً من القصر ليتعلم الخبرات السياسية، ولم يتولّ مناصب تنفيذية كبرى أثناء ولاية عهده، ومن ثم فقد كان وقت توليه الحكم فى 1892 شاباً مثقفاً ومتعلماً ولكن دون أى خبرات سياسية تذكر. رحب الإنجليز على الفور بتولى عباس حلمى الثانى، ذلك أنهم آمنوا أن صغر سنه وانعدام خبراته سيسهل لهم السيطرة عليه كما فعلوا مع والده وجدّه. ورغم ذلك فلم تكن علاقته بالإنجليز على ما يرام فى الكثير من

الأوقات، كما شهدت فترة حكمه والتي استمرت 22 عاما العديد من الأحداث الوطنية الجسيمة التي أضافت لرصيده أحيانا وخصمت من رصيده فى معظم الوقت.  
رغم صغر سنه، إلا أنه وبعد توليه الحكم حاول اتباع سياسات داخلية وخارجية إصلاحية، فداخليا حاول الاستقلال بصنع القرار فى القصر والنظارة ومجلس النواب عن هيمنة الإنجليز، كما حاول التقرب أكثر من المصريين لإزالة الآثار السلبية التي تركتها ثورة عرابي وما تلاه من احتلال إنجليزى لمصر على علاقة القصر بالمصريين، وخارجيا حاول الضغط على الإنجليز للانسحاب من مصر، كما حاول التقرب والتودد من السلطان عبدالحميد الثانى فى إسطنبول لرأب الصدعات التي استمرت لعقود بين القصر والباب العالى.  
كانت أول صداماته مع الإنجليز حينما اتخذ



قراره بإقالة وزارة مصطفى فهمى باشا فى 1893 وذلك لعدم رضائه على أدائها من ناحية، وكذلك لعدم ثقته بخصوص علاقاتها بالإنجليز وممثلهم اللورد كرومر من ناحية ثانية. وقد أدى هذا القرار إلى غضب اللورد كرومر، وأمام تصميم الخديوى عباس على القرار كانت أولى أزماته مع إنجلترا. لم يكن الخلاف فقط على شخص مصطفى فهمى، فالخديوى الجديد كان قد فطن إلى استخدام اللورد كرومر لعدد كبير من مستشارى النظارات والمصالح الحكومية للتدخل فى كل كبيرة وصغيرة فى الشأن المصرى، ومن هنا فقد قام أيضا باستبعاد بعض هؤلاء المستشارين وهو ما كان يعنى لكرومر أن قدرته على السيطرة أخذت فى التلاشي!

\*\*\*

ظلت الخلافات كبيرة ووصلت إلى حد العداء الصريح بين كرومر وبين الخديوى عباس،

فالأخير كان دائم تغيير النظارات كلما شعر بتزايد هيمنة  
الإنجليز عليها، والإنجليز بدورهم لم يكن يروق لهم الأمر  
فواصلوا الضغوط على القصر حتى انتصروا بتثبيت  
وضع نظارة مصطفى فهمى مرة أخرى فى 1895 وقد  
ظلت هذه الوزارة قائمة مدة 13 عاما ولم تُقل إلا بعد  
رحيل كرومر فى 1907!

فى مذكراته «عهدى: مذكرات عباس حلمى الثانى خديوى  
مصر الأخير 1892-1914»، والتي قدم لها أحمد  
مصطفى ونشرتها دار الشروق فى 1993 يشرح عباس  
الكثير من مواجهاته مع كرومر وفطنته لمحاولة الأخير  
التخلص منه بعد أن اكتشف أن صغر سن الخديوى إنما  
هو مصدر قوة لا ضعف وأن ضعف خبراته السياسية لم  
يحل بين الخديوى وبين قدرته على إدارة شئون البلاد  
للدرجة التى

أوصلت كرومر إلى الشكوى إلى حكومته فى بريطانيا  
مما أسماه «تدخل الخديوى فى شئون البلاد» وكان  
الطبيعى هو ألا يتدخل فى حكم بلاده ويتركها للإنجليز  
وهو قطعاً تعبير واضح عن الغرور الصلف الذى كان  
يتمتع به الاحتلال الإنجليزى. وقد كان لهذه المواقف  
الوطنية المبكرة للخديوى أثر جيد فى نفوس المصريين  
حيث ارتفعت شعبيته لديهم.

تصادم عباس مع الإنجليز مجدداً بخصوص محاولة الأول  
خفض مدة التجنيد الإجبارى من 5 سنوات إلى 3 سنوات،  
لأنه فطن أن معظم أبناء الجيش المصرى المجند إجبارياً  
هم من المزارعين وأن طول فترة خدمتهم فى الجيش لم  
تكن تفيد سوى الإنجليز بينما تضررت الأعمال الزراعية  
من ذلك بشدة! كذلك فقد عاد التصادم مجدداً حينما أخذ  
الخديوى يزور العديد من النقاط الحدودية المصرية،

وحيثما كان فى الجنوب فقد وجه انتقادات حادة إلى  
تمركز القوات الإنجليزية هناك، فثارت ثائرة الإنجليز  
مجددا ضده وأجبروه على إصدار بيان يشيد بالجيش  
الإنجليزى ويسحب انتقاداته السابقة لهم! وهكذا استمرت  
المواجهات قوية بينه وبينهم، صحيح أنه لم ينتصر فى  
معظم هذه المواجهات فى النهاية، لكن نمط حكمه هذا كان  
كفيلا بأن يسبب المتاعب للإنجليز الذين لم يكونوا قد  
تعودوا على مثل هذه المقاومة من حاكم مصري!

\*\*\*

فى مذكراته المذكورة أعلاه وتحديدًا فى الصفحات 68  
و69، يتحدث الخديوى عباس بعد عزله عن طريقة  
إدارته للصراع مع الإنجليز ومع من يعتقد أنهم يتجسسون  
عليه لصالحهم من المصريين، كما يتحدث عن رجال  
الدين بشكل ملفت فى صراحتة،

وربما كان هذا هو الحديث الأكثر صراحة من قبل حاكم  
مصرى عن أدوات إدارة الصراع السياسى فى مواجهة  
الخصوم، وفى ذلك يقول:

«ولما كانت الوسائل حولى صالحة للتجسس على، وجدت  
أننى بدورى، يحق لى أن ألجأ إلى استخدام وسائل  
خصومى.. فأصبحت لى «مخابرات» فى كل مكان، فى  
المدارس، وفى الوحدات العسكرية.. وخدمنى فى ذلك،  
وبشكل يثير الإعجاب، عدد من الشباب، المخلص لبلاده  
وأمره، والذين كان نشاطهم وتطوعهم نابعا من اعتقاد  
عميق بأنهم يقومون بعمل دينى. وفى هذه الفترة، كان  
الدين لا يزال قادرا على إثارة حماس الرجال، ويشحذ  
همهم»!

ثم يكمل عباس فى مذكراته:  
«وعمل الشيوخ، من جانبهم، على خدمتى، كوسطاء مع  
الجنود. ربما كانوا يعملون

لمصلحة. فلم يكن الإيمان يكفي دائماً لإطعام رجال الدين،  
ومهما كان إعجابهم بملذات الجنة، فإنهم كانوا لا يكرهون  
أن يتبعوا الطرق الأكثر راحة التي تؤدي إليها»!  
كذلك عمد الخديوى إلى تطوير البنية التحتية المصرية  
وخاصة المواصلات فقام بتطوير شبكات الترام والسكك  
الحديدية، كذلك فقد عمل على تطوير التعليم الحكومى،  
بالإضافة إلى الاهتمام بالصحف والحياة السياسية  
المصرية. كما قام بإلغاء الكثير من الضرائب وحاول  
تطوير الرقعة الزراعية المصرية فزادت من 900 ألف  
فدان حين تولى الحكم إلى مليون ونصف فدان فى نهاية  
عهده، كذلك فقد زاد من ملكية المصريين للأراضى  
الزراعية فارتفع عدد ملاك الأطيان من 750 ألف مالك  
إلى ما يقرب من 1.4 مليون مالك فى عهده، كما قام  
بإنشاء كلية الزراعة والنقابات

الزراعية. كما قام بإنشاء بعض القناطر والسدود،  
وأشهرها قناطر أسيوط وخزان أسوان.  
كذلك فقد شهد عصره نهضة مالية ومصرفية، فقد زادت  
ميزانية الدولة فى عهده من 10 مليون جنيه عام 1982  
إلى 16 مليون جنيه، كذلك فقد زادت قيمة الصادرات  
المصرية من 13.5 مليون جنيه إلى 29 مليون جنيه، كما  
تم إنشاء البنك الأهلى برأس مال 2.5 مليون جنيه، والبنك  
الزراعى برأس مال 5 ملايين جنيه.  
كما قام بالتفاوض مع الباب العالى من أجل تحديد حدود  
مصر الشرقية، وبعد الكثير من الخلافات حول تحديد  
الحدود الشرقية بين مصر والشام وبين مصر والدولة  
العثمانية، تم توقيع اتفاقية تعيين الحدود عام 1906 ومعها  
أيضا تم التفاوض مع الباب العالى مجددا حول عدد جنود  
الجيش المصرى ليصل العدد بعد التفاوض إلى 18 ألف  
جندى ولا يسمح للجيش المصرى بأن يقوم بتجنيد أكثر  
من هذا





العدد إلا بعد إذن من الباب العالي! ويلاحظ هنا كيف أن السلطان عبدالحميد وحتى نهاية عهده لم يكن يأمن كثيرا لمصر وكان يعمل طوال الوقت حول تحجيم دور جيشها خوفا من استقلالها التام عن الخلافة العثمانية. في ذلك التوقيت كانت حركة وطنية جديدة تتشكل في مصر تزعمها مصطفى كامل وقد أدت إلى تطورات مهمة في الحياة السياسية المصرية خلال عهد عباس، نذكرها في مقال الأسبوع القادم.

النهاية

## الفهرسة

اهداء.....3

المقدمة...4

شذرات.....6\_12

الفصل الاول..12\_82

الفصل الثاني..83\_93

الفصل الثالث..94\_104

ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%  
4%D8%AE%D8%AF%D9%8A%D9%88  
%D9%8A\_%D8%A5%D8%B3%D9%85  
%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84?

wprov=sfla1

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D  
88%D8%A7%D8%B4%D8%A7?wprov=

sfla1

https://m.youm7.com/amp/2021/1/18/س"

وج-كل-ما-تريد-معرفة-عن-تولى-الخدوي-إسماعيل/5

162025"

/https://m.youm7.com/amp/2021/1/18

"محمد علي باشا"

https://www.presidency.eg/ar/%D9%

"محمد علي باشا | تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى

قُبيل الوقت الحاضر | مؤسسة هنداوي"

<https://www.hindawi.org/books/6039083>

/6/2.2

"إسماعيل باشا | تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل  
الوقت الحاضر | مؤسسة هنداوي"

<https://www.hindawi.org/books/6039083>

/6/3.3

"الخدوي توفيق.. الحاكم الذي اتهمه شيوخ الأزهر بخيانة  
مصر | أخبار سياسة | الجزيرة نت"

<https://www.aljazeera.net/amp/news/politics/2022/1/7/%D8%A7%D9%84%D8>

مصر فى عهد عباس حلمى الثانى - أحمد عبدربه - بوابة  
الشروق - نسخة الموبايل"

<https://www.shorouknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=31012021&id=5f0efed3-0cea-4e8f-b3cc>

عثمان أبكر عثمان عبدالله من مواليد شمال الخرطوم  
1988 درس مرحلة الاساس في جنوب الخرطوم مدرسة  
ابوبكر الصديق ثم اكمل الدراسات في مجال الصناعية  
والادبي علي السواء، عمل في الميكانيكي وهو خريج  
جامعة إفريقيا العالمية.

